التنمية الاقتصادية في العراق في ظل الحرب على الإرهاب

د. حسن لطيف الزبيدي

* أكاديمي وباحث من العراق

خالد محمد شبر

** باحث من العراق

* - أستاذ مساعد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة

** - عضو سابق في مجلس محافظة الديوانية - ناشط في المجتمع المدني.

مقدمة

تعدّ طبيعة الظواهر الاجتماعية والسياسية سبباً رئيساً في الحاجة إلى دراستها وعمق تأثيرها في حياة الأفراد والمجتمعات، ولاشك أنّ موضوعي الإرهاب والتنمية الاقتصادية، تعدان من الموضوعات التي باتت تشغل العالم، لعمق أثرهما في حياة الشعوب أفراداً وجماعات، ذلك أنّ العلاقة بينهما تنطلق من فكرة أن الإرهاب مُنتَجٌ اجتماعي، ومن ثم فإنّ مهددات المجتمع البشري هي مدخلات مهمة في إنتاجه وتغلغله في ثنايا المجتمعات البشرية منذ القدم، متمظهراً بالعنف وسيلة لبلوغ غايته في تغير واقع سياسي أو اجتماعي معين، مما جعل الباحثين يسهبون في دراسته بوصفه ظاهرة سياسية شغلت الساحة الدولية، لما له من آثار سلبية على تنمية الشعوب.

ولابد من الإشارة إلى أن الدراسة المعمقة للواقع السياسي والاجتماعي، ومواكبة التحولات الفكرية والسياسية أفضل سبيل للارتقاء بمستوى الفهم لتلك الظواهر، باستنطاق الوقائع التاريخية وتحليلها وصولاً إلى الأسباب الرئيسة لـ رهاب، بوصفه ظاهرة اجتماعية وسياسية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، التي باتت مفهوماً يخضع لعمليات استكمال أوجه القصور، عن طريق إضافة أبعاد

إنسانية وسياسية وقيمية مستقبلية، تبرز العلاقة المعقدة بين الإرهاب والتنمية من حيث الآثار السلبية التي يمكن معالجتها، ببناء المجتمع قيمياً وأخلاقياً وخلق حالة من التفاعل والتشارك بين أبناء المجتمع الواحد، تمهيداً للتحول البنيوي الذي يدفع باتجاه تحقيق معدلات التنمية المرتفعة.

لذلك لابد من طرح السؤال عن أبعاد العلاقة بين الإرهاب الدولي والتنمية الاقتصادية، التي تتأثر نتيجة للعمليات الإرهابية ومدى تأثر إحدهما بالأخرى، وأثر تلك العلاقة في أمن المجتمع العراقي واستقراره، ومدى تأثير ذلك في مؤشرات التنمية والأمن الإنساني في العراق، تحت فرضية أن الحرب على الإرهاب قد أضرت بعملية التنمية، وأدت إلى تراجع خطير في مؤشراتها ومضامينها.

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية

يعد مفهوم التنمية الاقتصادية من المفاهيم الإشكالية، لاقتصاره على البعد الاقتصادي في ظهوره الأول، إلا أنّه اتخذ أبعاد الحياة المختلفة بحركته في أوسع الحقول المعرفية، مما جعل دراسة التنمية تنشأ على حواف العلوم المختلفة، وتتمدد لتتخطى الأبعاد الاقتصادية لتستوعب جوانب اجتماعية وسياسية وفكرية ودولية.

لم تستعمل عبارة التنمية الاقتصادية إلا استثناءً، فالمصطلحان اللذان استخدما في الكتابات الاقتصادية الغربية للدلالة على التطور الاقتصادي، منذ عهد آدم سمث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر إلى الحرب العالمية الثانية، كانا التقدم المادي Material Progress والتقدم الاقتصادي Economic Progress ، وفي عام 1911 استخدم مصطلح التنمية Development النمساوي جوزيف شومبيتر في كتابه (نظرية التطور الاقتصادي)[1].

أما أول استخدام لكلمة التنمية بالمعنى المعاصر، كان من قبل يوجين ستنلي Eugene Staly عام 1939، وبعد الحرب العالمية الثانية كان اصطلاح التنمية الاقتصادية يعني تقريباً نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأقل نمواً، إلا أنّه ورد في عام 1947 في إحدى وثائق الأمم المتحدة، ممّا يفيد توسيع مفهوم التنمية ليشمل الرفاه القومي[2].

إنّ التنمية ليست نموا اقتصادياً وارتفاعاً في معدلات الدخل القومي فحسب، بل هي عملية شاملة تعنى بالإنسان مثلما تعنى بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، لذا فإنّ أثرها التراكمي ليس مجرد النمو

1 - نادر فرجاني، عن غياب التنمية في الوطن العربي، المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، العدد 60 شباط / فبراير 1982، ص 17.

2 - المصدر السابق نفسه، ص 18.

الاقتصادي، بل تحول عميق وواسع الانتشار، فالتنمية إذا (عملية تراكمية متصلة تتكون من جملة تبدلات سياسية واجتماعية واقتصادية، تتشارك في فعلها عبر تغذية عكسية متبادلة، عملية تطلق رؤية ذاتية تعمل على تطوير قدرات الاقتصاد والمجتمع، وتمكنه من توفير القوى البشرية والمورد المادية والمالية لتعزيز وترشيد الإنتاج الاقتصادي، مما يسمح بالتالي بتوفير مستوى لائق من المعيشة للمواطنين، في إطار الأمن بشكل متصل أو مطرد)[3].

من جهة أخرى فهي: زيادة قابلة للاستمرار في مستويات المعيشة التي تشمل الاستهلاك المادي والتعليم والصحة وحماية البيئة، إضافة للمساواة في الفرص والحريات السياسية والمدنية [4].

وعليه تعد التنمية عملية مركبة ومحصلة لتفاعل جميع العناصر المرتبطة بحركة المجتمع، تهدف إلى إحداث تغيرات كمية ونوعية على حياة الناس في حقبة زمنية معينة، وقد توسع مفهوم التنمية لينتقل من التركيز على النمو الاقتصادي، إلى عده جزءاً من عملية التنمية المستمرة والمستدامة، والتي تضع البشر في صميمها بجعلهم هدفها وموضوعها، والدعوة إلى حماية الخيارات الإنسانية لأجيال المستقبل والأجيال الحاضرة، وتشمل هذه الخيارات الحياة الطويلة والصحة واكتساب المعرفة والتمكن من الموارد المهمة، والتمتع بمستوى عيش مناسب، فضلاً عن الحرية السياسية والتمتع بحقوق الإنسان واحترام الذات، لذا تتجاوز التنمية البشرية المفاهيم التقليدية كرأس المال البشري واشباع الحاجات الأساسية والموارد البشرية.

تعد التنمية عملية مركبة ومحصلة لتفاعل جميع العناصر المرتبطة بحركة المجتمع، تهدف إلى إحداث تغيرات كمية ونوعية على حياة الناس في حقبة زمنية معينة

ثانياً: مفهوم الإرهاب

يُعد الإرهاب من المفاهيم التي أثارت جدلاً كبيراً بين الباحثين، لانطوائه على تفسيرات وتأويلات جعلت منه ميداناً واسعاً للدراسة والبحث، ولعل ذلك لا يعود إلى المحتوى اللفظي أو الدلالة المعنوية فحسب، بل إلى توظيفه بما ينسجم مع المصالح الدولية المتقاطعة التي تحكمها المنطلقات الإيديولوجية والسياسية المختلفة، لذلك فإنّ التعريف أمر مهم للاتفاق على محددات المفهوم، وعلى التعميمات والتقسيمات العلمية التي تقوم على بناء المفاهيم.

يستوجب التعريف البحث في المحددات اللغوية، ففي اللغة العربية أجمع معظم أصحاب المعاجم العربية على أن الأصل الاشتقاقي لمفردة الإرهاب، هو

3 - يوسف صايغ، التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1992، ص35.

4 - البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 1991، ص49.

من الفعل رهب (مكسور الهاء) وأرهب بمعنى أخاف أو أدخل الخوف والفزع في الآخر[5]، وما يعضد ذلك ما جاء في نصوص قرآنية تتضمن معنى الإخافة والفزع، كما في قوله تعالى: (وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوّ االلّهِ وَعَدُوّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمْ االلّهُ يَعْلَمُهُمْ»[6] وقوله تعالى: «وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنْ الرَّهْبِ)[7].

أما في اللغات اللاتينية فاستعملت مفردة الإرهاب للتعبير عن حركة من الجسد تفزع الآخر[8]، ثم انتقلت فيما بعد إلى الانكليزية، فإن كلمة Terrorist تشير إلى الشخص الذي يستعمل العنف المنظم أو يؤيده أو يشارك به لضمان نهاية سياسية، والاسم Terrorism بمعنى الإرهاب أي استخدام العنف والتخويف والإرعاب لتحقيق أغراض سياسية[9].

أما تعريف الإرهاب اصطلاحاً فإنّ اختلاطه بصور العنف السياسي والعدوان والجريمة المنظمة، جعل منه مفهوماً عائماً في ميدان الصراع السياسي وأنماط أخرى من العنف السياسي كحركات التمرد والعصيان والانقلابات[10]، الأمر الذي دفع الباحثين في هذا المجال إلى استقصاء الاتجاهات النظرية لتحديد مضمون الإرهاب، فقد ركز أنصار الاتجاه المادي على وصف الأعمال المادية الموصومة بالإرهاب، بصرف النظر عن مرتكبيها تخلصاً من التباين في وجهات النظر بإزاء الفعل الواحد، والنأي عن مأزق المتاهات القانونية والتفسيرات المختلفة، إذ تم حصر الأفعال المادية التي تعد في بنفسها إرهاباً، من دون النظر إلى فاعليها أو بواعث ارتكابها.

وبناءً على ذلك يعرف الإرهاب بأنه: القتل أو الاغتيال والتخريب والتدمير وإتلاف الوثائق العامة ونشر الشائعات واحتجاز الممتلكات على أن تؤدي تلك الأفعال إلى نشر الرعب والخوف، إلا أنّ ما يؤخذ على أنصار الاتجاه المادي، هو صعوبة تحديد الأفعال الإرهابية لتجددها وابتكار أساليب غير متوقعة، فضلاً عن إغفال الهدف الرئيس لـ رهاب، إلا وهو تحقيق المآرب والأغراض السياسية.

أما أنصار الاتجاه الموضوعي فقد حاولوا تعريف الإرهاب بتحديد مصاديقه ومحدداته، والتي تشمل الرعب والضحايا وتحقيق الأهداف السياسية دون النظر لمشروعية تلك المصاديق، للقضاء على الاختلاف والتباين بشأن واقعة من الوقائع والنظر إليها، لا لأحكام خارجة عن جوهر تلك الوقائع.

وقد سعت جهات دولية سياسية وقضائية لتعريف الإرهاب، فقد ورد في وثائق الخارجية الأميركية وبحسب المادة 22 من القانون الأميركي القسم (Fa.2.5)

5 - ينظر: جمال الدين بن منظور، لسان العرب،ج2، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، 2004، ص1595.

6 - سورة الأنفال، الآية 60.

7 - سورة البقرة، الآية 32.

8 - As Ho Rnby, With A pcowieand Acgimson. Oxford Advanced Learnor Dictionary Of current English Oxford University Press (1985) Page 892.

9 - عبد السلام بوهوش، عبد المجيد الشفيق، الجريمة الإرهابية في التشريع المغربي، مطبعة الكرامة، الرباط، 2004، ص21.

10 - أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، أعمال ندوة الإرهاب والعولمة، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2002، ص21.

التي عرفت الإرهاب بأنه: عنف متعمد بدوافع سياسية يجري ارتكابه ضد أهداف غير متحاربة، بواسطة جماعات شبه قومية أو عملاء سريين، ويهدف عادة إلى التأثير في الجمهور، ويلاحظ أنّ تعريف الخارجية الأميركية جاء وسطاً بين الاتجاهين المادي والموضوعي، لاعتمادها على المعيار الكمي في تعريف ظاهرة الإرهاب من دون التمييز بين حركات التحرر والمقاومة المشروعة والجماعات الإرهابية[11].

وبحسب معجم المفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية يعرف الإرهاب بأنّه: استخدام للعنف مقصود وغير قابل للتنبؤ به أو تهديد باستخدام العنف، يتضمن الإرهاب هجمات ضد السواح وموظفي السفارات والطاقم العسكري والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي الشركات المتعدية الجنسيات، ويكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة [12].

أما على الصعيد الدولي فقد خلت الاتفاقيات الدولية ذات الصلة من تعريف محدد لـ رهاب برغم ورودهِ فيها، ولم تتطرق للعمليات الإرهابية بل اكتفت بالإشارة إلى الأعمال التي تقع في مجالات محددة، ماخلا الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي استطاعت أن تضع تعريفاً هو من أكثر الصيغ شمولية، إذ فرقت بين الإرهاب والجريمة الإرهابية، فقد نصت المادة الأولى على أنّ الإرهاب: كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيّا كانت بواعثه وأغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعرض احد الموارد الوطنية للخطر.

أما الجريمة الإرهابية فقد عرفتها المادة الثانية من الاتفاقية بأنها: أي جريمة أو الشروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها، يعاقب عليها قانوناً الداخلي[13].

ومما سبق يتضح الاختلاف في تعريفات الإرهاب، نجد أنّ منها ما يؤكد العمل الإرهابي والتركيز على التهديد باستخدام العنف، فيما يذهب آخرون إلى التركيز على القصد من ذلك العمل، فيما نجد طائفة ثالثة تركز الارتكاب الفعلي للعمل الإرهابي، مما يشير إلى عدم فاعلية تلك التعريفات مع تعددها في توصيف المفهوم توصيفاً قانونياً تعتد به الأسرة الدولية، لعدم الاتفاق على مصاديق التعريف

11 - محمود المراغي، حرب الجلباب والصاروخ: وثائق الخارجية الأميركية حول الإرهاب، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص 65.

12 - مارتن غريفيش وتيري كالهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008، ص41.

13 - الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان. http://www.anhrinet/deos/undecs/aact.shtm

ومحدداته ولغموض المعاير التي تميز العمليات الإرهابية من غيرها، فضلاً عن التوصيف الإعلامي المتباين للمنظمات الإرهابية، وفقاً للموقف السياسي من تلك المنظمات، لذلك أصبح مفهوم الإرهاب أسيراً لتلك التجاذبات والاختلافات، التي أضفت عليه تلك الضبابية وعدم الوضوح.

ثالثا: تورط العراق في الحرب على الإرهاب

يلحظ المتتبع للأحداث أنّ تورط العراق في الحرب على الإرهاب، يعود إلى نوعين من الأسباب:

1 - الأسباب الداخلية: إذ اعتمدت أنظمة الحكم المتعاقبة على حكم العراق في توطيد أركان حكمها على المؤسسة العسكرية، فلم تبدأ حقبة حكم إلا عن طريق الانقلابات العسكرية، وما يرافقها من عنف وقتل وتشريد، للوصول إلى السلطة وما من حقبة أكثر دموية من

حقبة نظام صدام حسين (1968-2003)، الذي تورط في الإرهاب ضد شعبه ومعارضي حكمه داخل وخارج العراق، فقد قام بإيواء العديد من الإرهابيين وتدريبهم ومساعدتهم داخل العراق، واستطاع أيضاً ترتيب علاقته بالقاعدة عن طريق الجماعات الإسلامية في السودان[14]، مما أدى إلى التخلخل البنيوي للنسيج الاجتماعي العراقي، وتشتيت الذهنية وضعف الروابط الوطنية.

14- كون كوغلن، صدام الحياة السرية، ترجمة: سليم الطعان، منشورات الجمل، بغداد، 2005، ص170-171.

2 - الأسباب الخارجية: إنّ السياسة الخارجية الأميركية ولاسيّما بعد الحرب العالمية الثانية، تسير وفقاً لثوابت محددة لم تتغير مع الزمن، سوى ما يتعلق بالآليات التي تفرضها الظروف الآنية، التي لا يمكن توقعها أو حسابها سلفاً، وأن مرحلة العولمة الأميركية الأحادية القطب، تسعى لإنهاء تاريخ الشعوب من الضغط لإزاحة الاستراتيجيات غير الأميركية ولتعزيز مصالح دول وزعامات، تؤمن بالمطلق بتلك العولمة وبالخصخصة كأسلوب جديد لبداية تاريخ السوق الليبرالي، كما أكد ذلك زبينغيو بريجنسكي وصاموئيل هنتجنتون، فإمكانية إنهاء تاريخ دول وشعوب وبداية القطب السياسي الأميركي الجديد تم تصويره بأنه صراع حضارات.

واستطاعت الولايات المتحدة الأميركية أن تعيد إلى الأذهان، بأنّ الشرق الأوسط منبع لـ رهاب والكراهية للغرب، وحاولت منذ أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001، ربط النظام العراقي السابق بالإرهاب، وحاولت تصوير العلاقة بينه وبين بعض التنظيمات الإرهابية.

15 - حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف الاشرف، 2008، ص 133.

ولإعادة صياغة أهداف السياسة الخارجية الأميركية[15] واللعب على مخاوف الناخب الأميركي والربط بين تلك الأحداث وأسلحة الدمار الشامل العراقية، إذ أصبح اسم صدام مرادفاً لـ رهاب الدولي، مما جعل المحافظين الجدد يجتهدون في إسداء المشورة لرئيسهم باستهداف العراق[16]، وتم ذلك بدخول القوات الأميركية والبريطانية إلى العراق في 20 آذار (مارس) 2003، وشجعت عمليات السلب والنهب التي طالت مؤسسات الدولة وعصفت بالبلاد موجة العنف والانقسام العرقي والطائفي، وتجدر الإشارة إلى أنّ الإحصاءات المتوفرة تشير إلى أن أغلب بلدان العالم تعاني من وجود الإرهاب، لكن الأمر يختلف بالنسبة إلى العراق الذي جعلت منه الولايات المتحدة الأميركية باحتلاله في عام 2003، ساحة لحربها المفتوحة على الإرهاب.

16 - جاريث ستانسفيلد، العراق الشعب والتاريخ والسياسة، دراسات مترجمة، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص 169.

وتصاعدت وتيرة العمليات الإرهابية حتى بلغت ذروتها عام 2007، إذ شكلت (32.9 ٪) من إجمالي العمليات في العالم

وبرغم الملاحظات والانتقادات التي ترد على قواعد البيانات المتوفرة لـ رهاب، إلا أنّنا وجدنا أنها توفر إمكانية المقارنة على المستوى العالمي وعلى مستوى العراق، ومتابعة تطور انخراطه في أتون الحرب على الإرهاب، إذ تعد قاعدة بيانات الإرهاب العالمية Global Terrorism Database واحدة من أشمل القواعد المتاحة على شبكة الانترنيت بتوفير بيانات خام عن جميع دول العالم منذ عام 1991، فقد أشارت البيانات إلى حدوث 53164 عملية إرهابية خلال المدة من 1991-2010 منها 6439 عملية في العراق، أي ما نسبته (12.1 %) من إجمالي العمليات للمدة نفسها، وتصاعدت وتيرة العمليات الإرهابية حتى بلغت ذروتها عام 2007، إذ شكلت (32.9 %) من إجمالي العمليات في العالم[17].

17 - للمزيد ينظر: Global Terroism Database GTD http:// www.start.umd.Edu/gtd/term-of-use/citing GTD .aspx

رابعاً: آثار الحرب على الإرهاب على واقع التنمية في العراق

الحرب وسيلة لتدمير الحرث والنسل فلا منتصر فيها ولا خاسر، إلا وقدم ثمناً باهظاً من الأموال والأنفس، والإرهاب واحد من صنوف الحرب الحديثة التي تعاني منها دول العالم، لأن وقعه وتأثيره بات مختلفاً عن الحروب التقليدية، فأنّ الأثر الناشئ عن الإرهاب أثر غير تقليدي، فقد تبدلت أولويات الحكومات المنغمسة بتلك الحرب نحو الأمن الداخلي، وبدلاً من أن تكون الحرب على الحدود، تم نقلها إلى أماكن العمل والعبادة والتسوق والتعليم واللهو، الأمر الذي أفضى إلى المزيد من إنقاص صور التمكين الإنساني بعد أن هدد الناس في حياتهم، وبناء على ذلك

يمكن آثار الإرهاب أن تكون على نوعين:

النوع الأول: تقويض الأمن الإنساني في العراق

يعد الإرهاب معوقاً في طريق تحقيق التنمية البشرية، ففي ظل غياب الأمن تتوقف التنمية الاقتصادية، وتؤدي التكاليف الباهظة البشرية والمادية إلى ضياع فرص مهمة، يمكن استغلالها في تحقيق الانجاز في ميدان التنمية البشرية، لتنعكس على حياة الأفراد صحة ودخلاً وتعليماً، وفي المقابل يفرض الإرهاب تكاليف باهظة أولها فقدان الأفراد لحياتهم وأمنهم الشخصي والاقتصادي.

1 - التهديد المباشر لحق الإنسان في الحياة

إنّ ابرز مظاهر الحرب على الإرهاب هو التهديد المباشر لحياة الناس، إذ أصبح الضحايا المدنيون الأكثر في صفوف القتلى الذين يسقطون بشكل يومي، بالرغم من التفاوت في تقدير عدد ضحايا العنف لتفاوت مصالح الأطراف المشاركة في الحرب، فارتفاع وتيرة الهجمات الإرهابية للجماعات المسلحة ولاسيّما في الأعوام من 2005-2007، يعود إلى المراهنات المحلية والإقليمية لإغراق البلد في مستنقع الحرب الأهلية، وصولاً إلى تمزيقه إلى مجتمعات متنافرة قائمة

جدول (1): تقديرات قتلى العمليات الإرهابية من المدنيين العراقيين للسنوات 2003-2011

السنة	تقديرات Brookings Institution	تقديرات Global Terrorism Database
2003	7.300	347
2004	16.800	2090
2005	20،200	3337
2006	34،500	4591
2007	23،600	6534
2008	6،400	2841
2009	3،000	2573
2010	2،500	2041
2010-2003	114،300	24354

Sourse:The brookings Institution Iraq Index :Tracking Variableso Of Reconstruction & Security In Post-Saddam Iraq 2011،P3.

على الانتماء العرقي والطائفي، فضلاّ عن المد الإقليمي بالعدة والعدد لتحجيم

الدور الأميركي في المنطقة وإفشال مشروع الشرق الأوسط الكبير، مما أسهم في ارتفاع عدد القتلى العراقيين من المدنيين نتيجة لارتفاع وتيرة العنف، بحسب ما تشير إليه البيانات في الجدول(1).

2 - التهديد للأمن الإنساني

ينتهك أمن الإنسان في العراق بشكل يومي في ظل الحرب على الإرهاب، ويشمل ذلك الانتهاك جميع ما يواجه الناس من تهديدات ناجمة عن كل ما يصيب الدولة ومؤسساتها، وما يصيب الاقتصاد وآثارهِ على الأفراد من تضرر قاعدة الموارد وتفشي البطالة والتضخم، ويشمل كذلك التهديد الذي يطال نظم الحماية الاجتماعية (الرسمية وغير الرسمية)، مما يؤدي إلى حصول الأفراد على مستويات غير كافية من التعليم والصحة والتغذية، لذلك اتجه تقرير التنمية البشرية في العراق لعام 2008، إلى محاولة توسعة مفهوم التنمية البشرية ليستوعب مقاربات أخرى منها أمن الإنسان ببناء أدلة لقياسه في العراق، اعتماداً على نتائج استطلاع الرأي لمدركات الأمن من منظور الأفراد[18].

18 - ينظر: بيت الحكمة والجهاز المركزي للإحصاء، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق 2008، ص27.

3 - المرأة في ظل الحرب على الإرهاب

تعد المرأة أكثر حساسية تجاه تغير الوضع الأمني لطبيعتها البيولوجية وما يناط بها من مسؤوليات أسرية واجتماعية، فضلاً عن مشاطرتها الرجل في ميادين الحياة المختلفة. لذلك يعرف أمن المرأة بأنه: (التهديد المباشر أو غير المباشر لحياتها أو كرامتها أو علاقتها الاجتماعية أو مكانتها في أسرتها أو في مجتمعها المحلي أو الانتقاص كلا أو جزء من أي حق من حقوقها كإنسان مع ملاحظة (التهديد) بمعنى الوقوع الفعلي أو المحتمل للخطر)، فهي عرضة للاغتصاب والحمل القسري والتجارة الجنسية ومحلاً لسداد الديون. وبناءً على ذلك أولت تقارير التنمية البشرية منذ عام 1990، اهتماماً كبيراً لمؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس لما له من أهمية في تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، الذي يظهر مدى تقدم المجتمعات وعدم تحيزها.

أدى تصاعد العنف إلى إيجاد تبريرات للأسرة العراقية لمنع بناتها من الدراسة، ومرد ذلك إلى الجذور الثقافية والتقليدية ووجود القوى الداعمة لذلك، فقد أصبح الخوف جزءاً من نسيج الحياة اليومية للمرأة العراقية، فلم تعد الفتاة قادرة على الخروج بمفردها إلى الدراسة إلا بصحبة أحد أفراد عائلتها أو بالاعتماد على

خطوط النقل الخاصة من وإلى مكان دراستها، مما يثقل كاهل العائلة اقتصادياً، إذ ارتفع عدد الفتيات التاركات للدراسة في المرحلة الابتدائية من 39266 للعام الدراسي 2001/2002 ليصل إلى 76795 للعام الدراسي 2003/2004، وفي المرحلة الجامعية 9958 من الدراسات الصباحية و2795 من الدراسات المسائية للعام الدراسي 2003/2004، ليبلغ العدد الكلي للفتيات اللواتي تركن دراستهن الجامعية في كافة أنحاء العراق حوالي 12753 طالبة[19].

4 - تزايد معدلات الفقر

19 - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة، التقرير الوطني لحال التنمية في العراق، المصدر السابق، ص78.

لا يعني الفقر عدم كفاية الدخل فحسب بل يتجاوزه إلى أبعاد أخرى منها تدهور الصحة وسوء التغذية، وتدني مستويات التعليم وعدم كفاية موارد العيش والسكن اللائق والاقتصاد الاجتماعي،

ولذلك فإن الفقر البشري هو عبارة عن مجموعة مركبة من المعايير قوامه ثلاثة مكونات (طول العمر، والمعرفة، ومستوى المعيشة)، تلك المكونات التي تتأثر سلباً بفاعلية أداء الدولة في ضمان حصول المواطنين على ضرورات الحياة الأساسية، ولعل ذلك يعود إلى ارتفاع الأثر التراكمي لتردي الأوضاع الاقتصادية بسبب العمليات المسلحة والفقدان الحاد لقواعد البنى التحتية التي تآكلت وهدمت نتيجة للحروب المتتالية والعقوبات الاقتصادية، وقد زاد الأمر سوءاً بعد عام 2003 بزيادة الهدم والتآكل والإهمال نتيجة للحرب على الإرهاب واستمرار العمليات المسلحة، التي أسهمت إسهاماً فاعلاً في شل الاقتصاد العراقي وتوقف عمليات التنمية.

هناك (23 ٪) أي حوالي سبعة ملايين نسمة من العراقيين يعيشون تحت خط الفقر الوطني

وطبقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 2011 فإن هناك (14.2 %) من السكان يعانون من الفقر متعدد الأبعاد، ومثلهم (14.2 %) يمكن أن يصبحوا فقراء بسبب هشاشة وضعهم، علما أن الدليل قد بني على بيانات المسح متعدد المؤشرات لسنة 2006، وهي سنة كانت أكثر استقراراً قياساً بالسنوات التالية لها، لذا يمكن توقع تزايد حدة الفقر فيها. وطبقاً لإستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق، فإن هناك (23 %) أي حوالي سبعة ملايين نسمة من العراقيين يعيشون تحت خط الفقر الوطني المقدر بحوالي 77 ألف دينار (حوالي 55 دولاراً أمريكياً)، يعيش نصفهم تقريباً في الريف[20].

5 - الهجرة والتهجير القسري

يقسم المهجرون إلى قسمين: فأولئك الذين يرغمون على مغادرة محلات إقامتهم الأصلية ولكنهم يظلون داخل البلاد المهجرون داخلياً، في مقابل ذلك هناك الذين يرغمون على مغادرة بلدانهم بصورة مؤقتة أو نهائية وهم المهجرون خارجياً، والهجرة الداخلية قد تكون اضطرارية بسبب النزاعات المسلحة أو إجبارية بسبب التهديد المباشر بالقتل في حالة عدم الانتقال إلى مكان آخر كما هو الحال في العراق بعد نيسان / ابريل عام 2003، إذ أدى العنف إلى ارتفاع معدلات التهجير القسري الخارجي من البلد فقدر عدد اللاجئين العراقيين في سوريا بحوالي 1.5 مليون نسمة، و 0.5 مليون نسمة في الأردن، وهناك أيضاً حوالي 100 ألف في إيران ولبنان، إذ يلاحظ أنّ ارتفاع وتيرة العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة والعنف الطائفي سبب رئيس في معدلات التهجير القسري من البلاد.

20 - اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر في العراق، الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق 2010-2014.

معدلات التهجير القسري من البلاد

وطبقاً للبيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية العالمي لعام2009 فإنّ عدد المهاجرين العراقيين نتيجة للعنف والصراع الطائفي بلغ 2.97 مليون مهاجر أي بنسبة حوالي 16 % من اللاجئين في العالم[21].

21 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2009، ص158.

إنّ الهجرة المتصاعدة نتيجة للنزوح واللجوء القسريين أفضت إلى خسارة مهمة، إذ قدرت بعض المنظمات أن العراق خسر حوالي (40 %) من طبقته الوسطى، كثير منهم لا يفكر في العودة إلى الوطن، وهي ظاهرة تنذر بمخاطر جمة نتيجة لخسارة البلد للكثير من علمائه ومفكريه وكفاءاته.

6 - المخدرات والجريمة المنظمة

لاشك في أنّ الحرب على الإرهاب في العراق أفضت إلى ضعف الأجهزة الأمنية والقضائية، مما أدى إلى الاضطراب وعدم الاستقرار وتنامي الاتجاهات السلوكية المخالفة للقوانين وشيوع الفساد، وانهيار منظومة القيم الأخلاقية وانتهاك حقوق الإنسان والاعتداء على المال العام، فما حدث بعد نيسان (أبريل) 2003، يعد مثالاً واضحاً على الإجرام المنظم العابر للحدود كغسيل الأموال خارج الحدود الوطنية، الذي يستهدف مكانة الدولة وسياساتها المالية والتجارية.

7 - تدهور الأمن البيئي

يشير مفهوم الأمن البيئي إلى جانب القضايا المتعلقة بأمن الوطن والحفاظ على التوازنات والمكونات الاجتماعية، إلى القضايا البيئية ومشكلات الموارد الطبيعية المشتركة والسلوك الإقليمي والدولي، ويشمل أيضاً المشكلات الخارجية ذات التأثير المباشر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كالتهديدات الناجمة عن الهجرة وشمولية العنف وتلوث الهواء الناجم عن اندلاع الحرائق الكبيرة لآبار النفط، أو تسرب كميات كبيرة من النفط الخام وتدمير البيئة للمياه المحلية والإقليمية وحوادث المفاعلات وغيرها.

يعد العراق ساحة رئيسة للحرب على الإرهاب، وبذلك فإنّه ينطوي على تدمير هائل للبيئات، ففي السنوات الماضية من عمر هذه الحرب ألقيت آلاف الأطنان من المتفجرات، وجلبت للبلد ملايين الأطنان من الأسلحة والذخائر التي تحدث دماراً هائلاً في البيئة لم يجر تقيمه ورصده، وأدت النزاعات السياسية والعسكرية المتواصلة إلى توجيه الموارد بعيداً عن قطاعات مهمة، فضلاً عن أنها قلصت آفاق التعاون والتكامل الإقليميين على نحو كبير، وزيادة التهديدات الإرهابية والمشكلات السياسية في المناطق المصدرة للنفط إلى أضرار فادحة بالبيئة، فقد استمرت الجماعات الإرهابية ما بين 2003-2008 باستهداف أنابيب النفط الخام العراقي في حربها ضد الحكومة، وفي شباط (فبراير) 2007 استخدمت بعض الجماعات المسلحة غاز الكلور لضرب المدنيين في بغداد.

النوع الثاني: توقف عمليات التنمية في العراق

إنّ التنمية بمفهومها الشامل تعني مجموعة التحولات والتبدلات في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، التي تحدث في بلد ما لذا فإنّ الحروب والعمليات المسلحة تؤدي إلى تراجع معدلات التنمية وفقدان البيئة المؤاتية لها، لذلك تجري المحاولة لتحديد آثار الإرهاب بما يتضمنه من عمليات تخريبية وتدميرية، فضلاً عن توجيه الموارد الاقتصادية وجهات غير تنموية تحت ضغط الهاجس الأمني الذي بات يقود التنمية، لذا أصبحت الحرب على الإرهاب تفرض قيوداً جبرية على مسيرة التنمية، إن لم تعطلها نهائياً وسيتضح ذلك من عرض نتائج تلك الحرب وآثارها على مفاصل التنمية ومناقشة الموضوعات الآتية:

1 - التنمية التي يقودها الأمن

إنّ التنمية الاجتماعية والثقافية والبشرية ترتبط بالنمو الاقتصادي وسياسات التنمية، فهناك علاقات جدلية وتفاعل ديناميكي وتأثير متبادل بين التنمية الاقتصادية من جهة والتنمية البشرية من جهة أخرى، فعدم الاستقرار الأمني الذي مر به العراق من حروب وأزمات وعقوبات اقتصادية، وارتفاع لمعدل العمليات الإرهابية نتيجة الاحتلال[22]، أدى إلى إهمال وتعطيل القطاعات الإنتاجية والتنمية الاقتصادية، والتركيز المفرط على الأمن على حساب التنمية ذات القاعدة الواسعة، التي تهدف إلى الحد من الفقر وتحسين أوضاع المعيشة لعموم السكان، ولعل ذلك نتيجة للتعاون بين قوات الاحتلال والحكومة العراقية إلى تعبئة الجهد المالي باتجاه تحقيق الأمن والاستقرار، الذي يمثل الأساس في عمليات الاعمار والتنمية في البلد، لذا خصصت الحكومة العراقية ما بين (15 - 18 %) من إجمالي الموازنة الاتحادية لتمويل الأجهزة الأمنية في السنوات 2005-2010. كما أنّ لقطاع الأمن حصة الأسد من مجموع ميزانية المساعدة الأمريكية، إذ ارتفعت التخصيصات المالية لقطاع الأمن مقارنة بين عامي 2004 و2005، إذ بلغت حوالي (40 %) من المجموع، ولم يكن ذلك إلا على حساب القطاعات الأخرى فقد تراجع الدعم المخصص للكهرباء إلى (24 %) عام 2005 [23].

22 - فلاح حسن الربيعي، المأزق التنموي في العراق، استمرار الطابع الريعي وارتفاع الإنفاق العسكري، الحوار المتمدن، العدد:27 . 2009 http:// www. Org/ debet/show. art.asp? aid=/80054

23 - اونر اوزلو، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة: مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2006، ص123-124.

أدت الحرب على الإرهاب في العراق إلى شلل تام في عمليات التنمية

2 - تراجع أداء القطاعات الأساسية

أدت الحرب على الإرهاب في العراق إلى شلل تام في عمليات التنمية، التي تعرضت سلفاً إلى الكثير من النكسات بسبب الحروب التي مر بها البلد، وما خلفته من آثار وخيمة على الاقتصاد العراقي، فضلاً عن الاعتماد المفرط على النفط في تمويل القطاعات الإنتاجية في الصناعة، وبعد نيسان (ابريل) عام 2003 لم يسلم الاقتصاد العراقي من آثار الحرب على الإرهاب والعمليات المسلحة، التي استهدفته من أجل شله وتعطيله وسيتضح ذلك من خلال مناقشة الموضوعات الآتية:

1 - الزراعة: تعد سلاحاً لتعزيز الأمن الغذائي الوطني وتأمين مستلزمات الغذاء الكافية للسكان في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني وهشاشة الأمن الغذائي في البلد، إلا أنّ واقعها تراجع وتردى بعد عام 2003، إذ تقلص الإنتاج الزراعي مما أدى إلى انخفاض نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من (5 %) لعام 2007

إلى (3.45 %) عام 2008، ولعل ذلك يعود إلى عوامل مناخية كانخفاض معدلات سقوط الأمطار وشحة المياه وهبوب العواصف الترابية، إلا أنّ للعوامل السياسية أثراً في انحسار دور القطاع الزراعي على خارطة الاقتصاد تمثّل في العوامل الخارجية المتعلقة في تحكم تركيا بكميات المياه المتدفقة إلى نهري دجلة والفرات والعوامل الداخلية، نتيجة لسياسات الحكومات المتعاقبة على حكم العراق بإهمال شبكة الري والبزل وعدم استثمار المياه بطرق علمية، وبعد عام 2003 كان لسياسة إغراق السوق المحلية بالمحاصيل المستوردة وقلة الاستثمار في القطاع الزراعي وإحساس المزارع بتخلي الحكومة عنه ابلغ الأثر على شل وتعطيل هذا القطاع المهم في تنمية الاقتصاد، مما يؤشر إلى الفوضى السياسية والاقتصادية العارمة التي يعيشها البلد، وإلى الضغط الذي يمارسه الأمريكان على الحكومة العراقية، وبخاصة خبراء الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المعنيين بشؤون الزراعة، والذين يوصون بتقليل أو إلغاء الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية[24].

24 - اونر اوزلو، مصدر سابق، ص 75.

2 - الصناعة: واجه هذا القطاع نكسات متتالية فتوقف معظم المصانع عن العمل، فضلاً عن المشاكل التي تواجهها المصانع المستمرة في العمل من شحة الطاقة الكهربائية، وارتفاع تكاليف الإنتاج وتردي الواقع الأمني في البلد أدت إلى انخفاض مساهمة قطاع الصناعة (باستبعاد قطاع النفط) إلى (1.49 %) عام 2007، بعد أن كانت (1.68 %) عام 2008 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة ضئيلة لا تتناسب مع حجم القوى العاملة التي يشغلها هذا القطاع.

تجدر الإشارة إلى محاولة انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية، والذي سيؤدي إلى استنزاف الموارد المالية وهدر ما تبقى من إمكانيات قادرة على إعادة القطاع الصناعي إلى الوجود لو توافرت الظروف الملائمة، إلا أن ما تقدمه منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من توصيات تقف حائلاً أمام تقديم الدعم للصناعات الوليدة في الدول النامية لتمكينها من الخروج إلى العالم بسلع قادرة على المنافسة، وأن غياب دور الدولة في حماية الصناعة في مرحلة الانطلاق، وتردي مشاريع البنى التحتية الارتكازية ذات النفع العام كالكهرباء والماء والطرق والمواصلات، من جراء الحرب على الإرهاب سيفضي إلى تراجع مساهمة القطاع الصناعي في دفع البرامج التنموية إلى الأمام.

ج - النفط: يعد النفط مصدراً رئيساً للثروة، إذ يحتاج إلى عوامل الإنتاج ◀

المعروفة اقتصادياً لاستخراجه ككثافة رأس المال والباعث الأمني، فقد تعرضت الحقول النفطية العراقية إلى هجمات الجماعات الإرهابية المسلحة، التي خلفت أضراراً متباينة في الشدة طبقاً لطبيعة الموقع الجغرافي للحقل ونوع العملية الإرهابية من قبيل حرق الآبار وتفجيرها وعمليات السلب والنهب، إذ تشير الإحصاءات إلى أن ما تم سلبه في حقل خباز في كركوك يقدر بـ 3 ملايين برميل، مما أثر في كميات النفط المخطط لإنتاجها، وبحسب تقديرات الدائرة الاقتصادية والمالية في وزارة النفط، والتي تشير إلى ما خطط لإنتاجه في الأعوام 2003-2005، هو (5.9 و6.1 و6.1) مليون برميل على التوالي، إلا أنّ ما أنتج فعلاً يقدر بـ (3.7 و 3.4 و4.5) مليون برميل، أي إن نسبة التفاوت في الإنتاج الفعلي والمخطط له تتراوح بين (25-30 %)، مما يشير إلى أن الهجمات الإرهابية لها أثر مهم في إحداث هذه الفجوة [25].

25 - سرمد عباس جواد، أثر العمليات الإرهابية على القطاع النفطي في العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، ص3.

تعد الأنابيب من أفضل طرق نقل النفط الخام إلى موانئ التصدير، إلا أنها هدف سهل للجماعات المسلحة التي دأبت على استهدافها بالتفجير أو الكسر لسرقة المنتوج، وفي السنوات 2004-2006 تعرضت الأنابيب الناقلة للنفط الخام لحوالي 536 حادثة مختلفة، وقد تفاوتت تلك الحوادث من منطقة إلى أخرى تبعا لنشاط الجماعات الإرهابية، إذ يلاحظ ارتفاع وتيرة العمليات ضد الأنابيب التابعة لشركة نفط الشمال مقارنة بشركة نفط الجنوب، وجدير بالذكر أنّ تلك العمليات عرقلت استقطاب الاستثمارات الأجنبية في القطاع النفطي، وتعذر انجاز بعض المشاريع بالاستثمار المحلي لأسباب أمنية.

3 - تدهور القطاع الخاص

احتل القطاع الخاص مكانة متميزة في حقبة الدولة العراقية الحديثة حتى عام 1950، ولعل ذلك يعود إلى ضعف إمكانيات الدولة المادية أو نتيجة لسياسات الحكومة الاقتصادية، التي بنيت على آليات السوق ودعم القطاع الخاص ليتبوأ مكانته في التنمية الاقتصادية، إلا أنّ دوره انحسر بعد عام 1950 على أثر توقيع الحكومة اتفاقية مناصفة الأرباح مع الشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق، وقد ازداد انحساراً بعد عام 1964 بعد تأميم الدولة للنشاط الخاص، إذ تمكنت من الاستحواذ على الحياة الاقتصادية نتيجة لتنامي قدراتها التنموية من الإيرادات النفطية.

وبعد تأميم النفط عام 1972 استطاع القطاع العام احتكار كافة الأنشطة الاقتصادية مع تحييد كامل لدور القطاع الخاص، إلا أنّ أنظار الحكومة العراقية تحولت إليه في حقبة الحرب العراقية الإيرانية، نتيجة لظروف الحرب وحالة الإرباك السياسي والاقتصادي وإخفاقها في تحقيق الأمن الغذائي في أثناء الحرب.

لقد تنامى دور القطاع الخاص في الحقبة الممتدة من منتصف الثمانينات إلى منتصف التسعينات، إذ وصلت مساهمته إلى الذروة في عام 1995 أي بنسبة 93% من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لظروف العقوبات الاقتصادية التي حجمت دور القطاع العام، وأجازت للقطاع الخاص ممارسة التعاملات التجارية، وبالرغم من ذلك لم يحظ بفرصة حقيقية للظهور بالمستوى الذي يمكنه من أن يكون له أثر بارز في قيادة التنمية فقد شهد انتكاسة جدية بعد عام 2003، لتوقف المشروعات الصناعية الخاصة، بسبب التدهور الذي لحق بها، بسبب العمليات المسلحة التي أدت إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانعدام الطلب المحلي، فضلاً عن سياسة إغراق السوق بالسلع المستوردة، واستهداف العوائل الرأسمالية الذي أدى إلى هروبهم وأموالهم إلى دول الجوار.

القطاع الخاص قطاعاً طفيلياً لا يرقى إلى مستوى القطاع التشاركي التفاعلي المساهم في عملية التنمية في البلاد.

إنّ الإصلاحات التي أقرها الدستور العراقي لعام 2005 ما تزال حبيسة الورق، ولم يقدر لها أن ترى النور في حيز الواقع المرير، فغياب الآليات اللازمة لتفعيل دورها نتيجة لضبابية السياسة الاقتصادية الناجمة من عدم الكفاءة والخبرة وتغليب النفع الخاص لدى بعض المسؤولين على النفع العام، جعل من القطاع الخاص قطاعاً طفيلياً لا يرقى إلى مستوى القطاع التشاركي التفاعلي المساهم في عملية التنمية في البلاد.

4 - تراجع قدرة مؤسسات الدولة الخدمية

تشكل العمليات الإرهابية المسلحة معوقاً رئيساً أمام عملية الاعمار، لما تسببه من دمار للبنى التحتية يؤدي إلى تعطيل وإرباك السياسات الاقتصادية، التي من شأنها تصحيح المسارات التنموية فالافتقار لإعادة التأهيل الاقتصادي، يشكل عاملاً مساهماً في إذكاء النزاع العنيف وتزايد الخطر الكامن وراء انتشار العنف، إذا لم يلمس الشعب تحسناً حقيقياً في ظروفه الاقتصادية.

إنّ الحرب على الإرهاب تفرض توجيه الاهتمام والموارد إلى ما يخدم مصلحة المؤسسات الأمنية، فالإنفاق العام يتجه إلى الوزارات الأمنية على حساب الوزارات الخدمية، وبخاصة ما يرتبط بقطاعي الصحة والتعليم، وسيتضح ذلك من مناقشة ما يأتي:

أ- الصحة: تشير تقارير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، بأنّ المستشفيات العراقية تنوء تحت تضخم الأعباء الكبيرة، لتدفق المزيد من ضحايا العنف الذين يلفظ الكثير منهم أنفاسه لعدم توافر الفرق الطبية المتخصصة ونقص الدم والمستلزمات الطبية الأخرى، فضلاً عن ظهور الأمراض المصاحبة للأوضاع العنفية المتزايدة، وإنّ هجمات المسلحين أدت إلى هجرة أعداد كبيرة من الكوادر الطبية إلى خارج البلاد، فضلاً عن الذين تمت تصفيتهم في الداخل وعزوف من في الخارج من العودة إلى العراق خوفاً من القتل.

أن التكاليف الأمنية قد استهلكت ما نسبته (40 ٪) من جميع الأموال المخصصة لعملية إعادة الإعمار منذ بداية الاحتلال إلى كانون الأول (يناير) 2006.

ب- التعليم: إنّ واقع التعليم أكثر سوء وتدنياً في البلدان التي تعاني من أعمال العنف والإرهاب قياساً بالقطاعات الأخرى، ولعل ذلك يعود إلى سعته جغرافياً وعددياً، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الخسائر المادية والبشرية فيه، ففي العراق ما يزال التعليم سيئاً قبل وبعد عام 2003 فقد أصبحت المدارس خاوية بسبب العمليات الإرهابية التي تزايدت باطراد، وأضحى الآباء قلقون على سلامة أبنائهم وبصفة خاصة البنات، وبحسب إحصائيات وزارة التربية قتل أكثر من 300 مدرس وجرح 1158 آخرون في عام 2006، على حين أغلقت مدارس كثيرة أبوابها نتيجة للعمليات الإرهابية وتهديداتها المستمرة، فقد وصلت نسبة المدارس المغلقة في محافظة ديالى إلى (90 %) في ذروة أعمال العنف.

ومما يشار إليه أنّ الهجمات الإرهابية أدت إلى زيادة تكاليف تنفيذ المشروعات الخدمية وإلى الانحراف عن الأهداف الأساسية المرسومة لإعادة إعمار العراق، فقد ذكرت دائرة الإعلام في وزارة الطاقة الأمريكية أن نسبة (40 %) من حوالي (18،4) مليار دولار من المبالغ التي خصصت في عام 2004، كانت قد أنفقت على توفير الأمن وليس على إعادة الأعمار، وأوضح المفتش العام الأمريكي لإعمار العراق، أن التكاليف الأمنية قد استهلكت ما نسبته (40 %) من جميع الأموال المخصصة

لعملية إعادة الإعمار منذ بداية الاحتلال إلى كانون الأول (يناير) 2006.

5 - انتشار الفساد

تشعر معظم دول العالم بالحاجة الملحة إلى حل الكثير من المشاكل والمعضلات، التي تسهم في تعطيل برامج التنمية كالاستقرار الاقتصادي والتغيير المناخي ومعالجة الفقر، إلا أن الفساد يبقى عقبة كبيرة أمام تنمية الشعوب، ولعله السبب في الكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية التي تعاني منها بلدان العالم، فلابد من الوقوف على أبعاده وتجلياته وآثاره لتأسيس قاعدة قائمة على أسس علمية تساعد على قياس مؤشرات الفساد، فقد عرفه البنك الدولي بأنه (إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عادة عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح مناقصة عامة، كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء لشركات أو أعمال خاصة بتقديم رشى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة، للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين المرعية، كما يمكن للفساد أنّ يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة)[26].

26 - ورد في محمود عبد الفضيل، الفساد وتداعياته في الوطن العربي في، حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع، الوثائق والقرارات، البيانات، المؤتمر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999 ص482

تتعدد أشكال ومظاهر الفساد كلما تنامت وارتفعت معدلاته، ومن مظاهره استغلال المسؤولين في الدولة المنصب العام الذين يعمدون إلى استغلال مناصبهم لتحقيق الكاسب المادية، إذ يتحولون بمرور الزمن إلى شركاء أو رجال أعمال فضلاً عن مناصبهم الحكومية، ومن ثَمّ يتحول اهتمامهم للبحث عن أساليب تمكنهم من زيادة ثرواتهم الخاصة على حساب تحقيق متطلبات مواطنيهم، فالصلاحيات الواسعة وضعف الضوابط الفاعلة وعدم خشيتهم من المساءلة والمحاسبة تؤدي إلى استجابتهم لـ غراءات التي تعرض عليهم، مما يحولهم بعد تركهم الوظيفة إلى مفسدين كبار من أجل زيادة الأموال وغسلها بطريقة أو بأخرى[27].

27 - محمد عبد صالح حسن، الآثار الاقتصادية للفساد في العراق بعد عام 2003 موقع المدى الالكتروني http:/ www. almada paper.net/newsphp? action=view&id=22294

يحدث الفساد آثاراً اقتصادية واجتماعية سلبية تخلف وراءها مشاكل حقيقية تحيق بالمجتمع والدولة والاقتصاد معاً، ومن هذه الآثار[28]:

- عجز الدولة عن أداء وظائفها الاقتصادية الأساسية.
- تقويض سيادة القانون وإعاقة تشكيل حكومة خاضعة للمساءلة.
- يخِلف الفساد عدم الاستقرار الناجم عن توسع القطاع الخفي.

28 - بتصرف عن: حسن لطيف كاظم الزبيدي وعاطف لافي السعدون، الفساد في العراق، جذوره، فروعه، وثماره المرة، دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 18، 2007، ص 100.

- ارتفاع حجم التهُرب الضريبي.
- انعدام تكافؤ الفرص والعزوف عن ممارسة أنشطة اقتصادية مهمة.
- زيادة تكاليف الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين مثل التعليم والسكن والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية.

وقد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية والتحالف الدولي ضد الفساد ووفقاً لمؤشر مدركات الفساد للعام 2010، الذي بدا من عشر نقاط (نظيف جداً) وصفر (فاسد جدً)، إلى أن حوالي ثلاثة أرباع الدول الـ 178 المدرجة على المؤشر أحرزت أقل من خمس نقاط، مما يشير إلى أن الفساد فيها تجاوز (% 50)، وتذهب المنظمة إلى أن الدول التي تتسم بغياب الاستقرار غالباً ما تعاني من الصراعات والنزاعات المسلحة، مما يؤدي إلى حصولها على المراتب الدنيا في مؤشر الفساد إذ احتلت الدول الأكثر فساداً ذيل القائمة. وطبقاً لبيانات عام 2011 جاء العراق بالتسلسل 175 بين الدول، وبرصيد (1.5) من النقاط التي حددها المؤشر، ما يدل على استشراء ظاهرة الفساد، وتشير التقارير كذلك إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت بانتشار ظاهرة الفساد في العراق بعد عام 2003 ، فقد انتقدها تقرير منظمة الشفافية لعام 2007 صراحة في منح عقود الاستثمار في العراق بوصفها منحازة لبعض الشركات، ولاسيما في مجال النفط إذ منحت عقوداً لشركة هالبيورتون دون إجراء مناقصة، حتى أصبح الفساد شاملاً لكل الدوائر السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولابد من الإشارة إلى أنه كان بنيوياً في صميم منطق نظام صدام، حتى ارتقى ليكون أداة بيد الحكومة لإدارة السياسة الاقتصادية، كما تشير تقارير التحقيق حول برنامج النفط مقابل الغذاء إلا أنه تصاعد بوتيرة سريعة بعد سقوط النظام لانهيار سلطة الدولة وأجهزتها التنفيذية وغياب سلطة القانون ونمو الممارسات غير الشرعية، فضلاً عن سوء إدارة التحالف المؤقتة في إعادة الاعمار وغياب الدولة القادرة على تأمين الاستقرار وبناء وإصلاح أجهزتها المتهالكة.

هناك فساداً مالياً للأمريكيين والحكومة العراقية المؤقتة

ويشير تقرير المراجعة المالية الذي أعدهـ مكتب البحرين التابع لشركة مراجعة أمريكية، لحساب المجلس الدولي للاستشارة والمتابعة لسلطة احتلال العراق، بأن هناك فساداً مالياً للأمريكيين والحكومة العراقية المؤقتة، فقد أنفقت سلطة

الائتلاف المؤقتة 20 مليار دولار من أموال العراق مقارنة بحوالي 300 مليون دولار فقط من أموال الحكومة الأمريكية، فضلاً عن أنها لم تحتفظ بحسابات ملايين من الدولارات التي احتفظت بها نقداً في خزائنها.

الخاتمة

إنّ الحديث عن التنمية في العراق في ظل الحرب على الإرهاب، ينطلق من سؤالات تتعلق بماهية الإرهاب بوصفه مفهوماً غامضاً في الأدبيات السياسية الدولية، من حيث الأسباب التي أدت إلى أن يُعدّ ظاهرة عالمية، ثم السؤال الذي يستفهم عن آثاره السلبية على التنمية في العراق الذي تورط في الحرب على الإرهاب، بانصراف نية الولايات المتحدة الأميركية لجعله ساحة مواجهة أمامية مع الإرهاب الدولي، مما أسهم في ارتفاع معدلات التخلف والتشوه التنموي والاقتصادي، الذي يشير إلى تفاقم اللامساواة وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية وتدهور مؤشرات التنمية البشرية والأمن الإنساني، الأمر الذي دفع باتجاه تنامي روح الانتقام وتفجير المتراكم من التوتر والشعور بالظلم في صور النزاعات المسلحة والدعم المحلي للجماعات الإرهابية.